



الأثر الاقتصادي للسياحة في المملكة العربية السعودية الواقع وآفاق المستقبل

الأثر الاقتصادي للسياحة في المملكة العربية السعودية

الواقع وآفاق المستقبل

إعداد: عبدالرحمن عبدالقادر فقيه

مقدمة لندوة: الأثر الاقتصادي للسياحة

مع تطبيقات على المملكة العربية السعودية

ربيع الأول 1422هـ

الملخص:

يُعدُّ النشاط السياحي أحد الروافد الاقتصادية الهامة الذي يعتمد عليه كثير من دول العالم حيث تشير الإحصاءات العالمية إلى أن إجمالي عائدات السياحة وصل إلى 3.8 ترليون دولار أمريكي عام 1997، ويتوقع أن يرتفع خلال عشر سنوات إلى 10.7 ترليون دولار، وفي العام نفسه وصل إجمالي الإنفاق الخارجي للمواطنين السعوديين إلى 31 مليار ريال سعودي أي ما يساوي 17% من الإيرادات النفطية التي كانت متوقعة لعام 1998، وعلى الجانب الآخر فإن ما أنفقه السعوديون على السياحة الداخلية لم يتجاوز أكثر من 5 مليارات من الريالات وهي نسبة ضئيلة جداً من حجم إنفاق السعوديين على السياحة الخارجية.

ولا شك أن النشاط السياحي له مردود كبير على الاقتصاد، فهو يفتح الطريق أمام القطاع الخاص للاستثمار في مجال إنشاء المشروعات السياحية من إسكانية وخدمية وترويجية، كما أنه يدر دخلاً لا بأس به من حيث الإبقاء على النقد داخل البلاد، وإلى جانب ذلك فهو يوفر فرص عمل لقطاع كبير من العمال حيث تشير الإحصاءات أن قطاع السياحة في العالم يوظف بشكل مباشر وغير مباشر أكثر من 200 مليون عامل من أنحاء العالم، ويتوقع أن يرتفع عدد العاملين إلى أكثر من 350 مليون شخص في هذا القطاع عام 2005 بمعنى أن السياحة توفر أكثر من 10.3% من إجمالي أجور العاملين في العالم.

وبالنسبة للمملكة العربية السعودية فإن للنشاط السياحي أهمية اقتصادية كبرى بجانب ما ذكر وذلك في ضوء التباين في أسعار النفط وضرورة الاعتماد على استراتيجية تحقق التوازن والتكامل بين التنظيمات الاقتصادية المختلفة بما فيها القطاع السياحي بهدف تنويع مصادر الدخل.

ولهذا فإن ورقة العمل المقدمة سوف تستعرض الأثر الاقتصادي للسياحة في المملكة من خلال عدة محاور:

- السياحة وأثرها الاقتصادي عالمياً .
- السياحة في المملكة العربية السعودية وأثرها الاقتصادي (رؤية واقعية).
- السياحة الداخلية في المملكة وآفاق المستقبل.

- السياحة في دول مجلس التعاون الخليجي .
- مساهمة القطاع الخاص في المملكة في النشاط السياحي من خلال ما تقوم به مجموعة فقيه للمشاريع السياحية.

ثم تلخص ورقة العمل إلى بعض التوصيات لتفعيل النشاط السياحي وتحقيق الفوائد المرجوة منه وأثره الاقتصادي وتنوع مصادر الدخل القومي.

مشكلة الورقة وأهدافها:

إن السياحة أصبحت أبرز الظواهر الاقتصادية والنشاطات الإنسانية الفاعلة ولهذا كان اعتماد الكثير من الدول عليها باعتبارها مصدراً أساسياً للدخل القومي للدول المعنية بها.

والمملكة العربية السعودية واحدة من الدول التي تنبعت إلى تطوير واستغلال الموارد والإمكانيات السياحية الداخلية مما أدى إلى تحقيق قفزة مهمة وسريعة في تطوير المرافق والخدمات السياحية ، وساهم في زيادة الطلب على السياحة الداخلية، وبالتالي التوقع في مساهمته إيجابياً في تطوير الاقتصاد الوطني.

وعلى هذا فإن الهدف الذي نتوخاه من هذه الورقة هو إلقاء الضوء على الأثر الاقتصادي للسياحة من خلال استطلاع موجز للأثر الاقتصادي للسياحة عالمياً ، ثم رؤية واقعية للسياحة في المملكة العربية السعودية وأثرها الاقتصادي ثم دور القطاع الخاص من هذا النشاط ممثلاً في أعمال مجموعة فقيه للمشاريع السياحية.

المنهج والأسلوب والمصادر :

سوف تعتمد الورقة على منهج تحليلي من خلال الاطلاع على ما تم كتابته في هذا المجال من أبحاث وأوراق عمل، والمقالات المنشورة في الصحف والمجلات، وما هو في وسائل الإعلام المختلفة ، إضافة استعراض بعض مساهمات القطاع الخاص في هذا المجال ممثلة في أعمال مجموعة فقيه للمشاريع السياحية.

الفرضيات :

إن الالتزام بالمنهج العلمي في البحث يقتضي وضع الفرضيات العلمية ابتداءً لأن الفرضيات العلمية هي التفسيرات المبدئية للظاهرة المدروسة ، أما الافتراض الأساس في هذه الورقة أن السياحة أصبحت أبرز الظواهر الاقتصادية، ولهذا كان اعتماد الكثير من الدول عليها باعتبارها مصدراً أساسياً للدخل القومي .

وإن المتتبع لحركة السياحة في المملكة يلاحظ دون شك تنامياً ملحوظاً لهذا النشاط كقطاع منتج وفعال لا يقل أهمية عن القطاعات الإنتاجية الأخرى، وأن هناك جهوداً كبيرة تبذل لتنشيط السياحة الداخلية حيث لم يعد هذا النشاط مجرد ممارسات حياتية وتلقائية تستقطبها إمكانيات طبيعية وجغرافية ومناخية وربما توجهات تسويقية

وترفيحية بل أصبحت وبدون شك محوراً من محاور النشاط الاجتماعي والاقتصادي الذي يحظى باهتمامات رسمية ومشاركات إيجابية للقطاع الخاص.

ولهذا فإن مجال هذه الورقة سوف يقتصر على التعرف على هذا النشاط وأثره الاقتصادي عالمياً ثم إثبات أو نفي الأثر الاقتصادي للسياحة في المملكة ومشاركة القطاع الخاص في هذا النشاط.

المقدمة:

لقد أصبح الاهتمام بالسياحة ظاهرة عالمية بل هي من أبرز الظواهر الاقتصادية لما لها من آثار اقتصادية هامة سواء كان ذلك على المستوى العالمي أو على المستوى المحلي.

ولا شك أن لهذا القطاع أهميته الاقتصادية الكبرى في المملكة العربية السعودية، وذلك في ظل التقلبات المتعاقبة في أسعار النفط وضرورة الاعتماد على استراتيجية تحقق التوازن والتكامل بين القطاعات الاقتصادية المختلفة بما فيها القطاع السياحي بهدف تنويع مصادر الدخل واستيعاب الأموال السعودية المهاجرة التي يتم إنفاقها سنوياً على السياحة الخارجية ، واستقطاب الوافدين من خارج المملكة للسياحة بها، وتوفير فرص عمل للشباب السعودي في ظل تزايد أعداد العاطلين عن العمل مما يجعل لهذا النشاط أيضاً بعداً اجتماعياً هاماً مرتبطاً بالبعد الاقتصادي.

ولعل ما تشهده المملكة منذ قرابة عقدين من اهتمام بهذا القطاع وذلك باستغلال الموارد والإمكانات السياحية الداخلية دليل على أن هذا النشاط أصبح وبدون شك محوراً هاماً من محاور النشاط الاجتماعي والاقتصادي الذي يحظى باهتمامات رسمية ومشاركات إيجابية من القطاع الخاص والمواطنين والذي توج بإنشاء الهيئة العليا للسياحة والتي كانت إشارة واضحة على أن هذا القطاع سوف يكون له دور بارز وهام في الاقتصاد الوطني للمملكة .

وورقة العمل المقدمة سوف تناقش ذلك من خلال عدة محاور ثم تلخص إلى بعض التوصيات لتفعيل ذلك النشاط.

السياحة وأثرها الاقتصادي عالمياً :

لقد أصبحت السياحة في نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين أبرز الظواهر الاقتصادية والنشاطات الإنسانية الفاعلة ، وهي إلى جانب ذلك تعتبر من أكثر الصناعات الاقتصادية تنوعاً ، وتؤكد الدراسات أن نشاط السياحة ينمو بمعدلات تفوق نمو معظم النشاطات الاقتصادية الأخرى كما أن الإنفاق العالمي للسياحة يزيد بمعدلات كبيرة من عام إلى عام ، ولهذا كان اعتماد الكثير من الدول على هذه الصناعة باعتبارها مصدراً أساسياً للدخل القومي للدول المعنية بها. وتأتي الولايات المتحدة الأمريكية في مقدمة الدول من حيث

الدخل القومي من السياحة ، حيث يصل دخلها إلى 74.315 مليار دولار سنوياً رغم أن عدد السياح الذين يدخلون إليها سنوياً يبلغ 49 مليون سائح، بينما يبلغ عدد السياح إلى فرنسا 67 مليون سائح ولكن يصل دخلها إلى 29.815 مليار دولار سنوياً (1).

ويوضح الجدول التالي عدد السياح في بعض الدول التي تهم بقطاع السياحة وقيمة الدخل السنوي.

م	الدولة	عدد السياح سنوياً بالمليون	الدخل من السياحة بالمليار
1	فرنسا	67	29.815
2	أمريكا	49	74.315
3	أسبانيا	43	29.815
4	إيطاليا	34	30.026
5	بريطانيا	26	21.036
6	الصين	24	12.046
7	كندا	18	9.345

المصدر جريدة الاقتصادية العدد 2769 في 2001/5/10.

كما أن للسياحة أهميتها في تحسين ميزان المدفوعات وتوسيع قاعدة الاقتصاد الوطني وتوفير فرص عمل بشكل يفوق كل القطاعات الاقتصادية الأخرى ، " حيث تشير الإحصاءات أن قطاع السياحة في العالم يوظف بشكل مباشر وغير مباشر أكثر من 200 مليون عامل في أنحاء العالم أي واحد من كل تسعة عاملين في العالم ، ويتوقع أن يرتفع عدد العاملين إلى أكثر من 350 مليون شخص في هذا القطاع عام 2005 بمعنى أن السياحة توفر أكثر من 10.3% من إجمالي أجور العاملين في العالم (2).

وتعد السياحة أيضاً مدخلاً مهماً للتنمية يساعد بدون شك في تقليص الفوارق التنموية بين أقاليم البلد الواحد حيث أنها تمثل نسبة لا بأس بها من الناتج المحلي الإجمالي والصادرات والدورات عالمياً.

وتشير الإحصاءات أن نسبة العائد السياحي تراوح بين 1.6% إلى 1.7% من قيمة الناتج المحلي الإجمالي ، 7.9% إلى 8.1% من قيمة الصادرات ، 7.6% إلى 7.8% من قيمة الواردات وذلك في المدة من 1995 حتى 1997 (3).

ويوضح الجدول التالي النسبة المئوية للسياحة العالمية من الناتج المحلي الإجمالي والصادرات والواردات من عام 1995م حتى عام 1997م.

البيان	1995م	1996م	1997م
الناتج المحلي الإجمالي بالمليار	25320	25950	26729
الصادرات	8094	5304	5482
الواردات	5267	5532	5708
السياحة العالمية كنسبة مئوية من :			

%1.7	%1.7	%1.6	النتاج المحلي الإجمالي
%8.1	%8.2	%7.9	الصادرات
%7.8	%7.8	%7.6	الواردات

المصدر: جريدة الاقتصادية العدد 2769 بتاريخ 2001/5/10.

وتشير الإحصاءات العالمية أيضاً إلى أن إجمالي عائدات السياحة عالمياً وصل إلى 3.8 تريليون دولار أمريكي عام 1997 ويتوقع أن يرتفع إلى 10.7 تريليون دولار أمريكي خلال عشر سنوات أي عام 2007، وتمثل واردات السياحة عالمياً ما نسبته 11% من إجمالي الناتج العالمي، كما تشير الإحصاءات إلى أن إجمالي الاستثمار في المشروعات والأنشطة السياحية عالمياً يصل إلى 800 مليار أمريكي في حين بلغت عائدات الضرائب من الأنشطة السياحية 700 مليار دولار أمريكي عام 1997 (4) إلى جانب ذلك فإن تقديرات منظمة السياحة الدولية تشير إلى أن السياحة الداخلية عالمياً تستوعب غالبية النشاط السياحي وأن معدلات الإنفاق على السياحة الداخلية عالمياً يصل من 70% إلى 80% من إجمالي الإنفاق على السياحة، ففي الولايات المتحدة الأمريكية يبلغ حجم الإنفاق داخلها من الأمريكيين ما يقارب 90% على السياحة في مقابل 10% ينفقها القادمون للسياحة من الخارج في الولايات المتحدة الأمريكية (5).

وعلى الجانب الآخر فإنه برغم ما تذخر به الدول العربية من طبيعة جذابة ومقومات سياحية قد يصعب توفرها بهذا التنوع في دول أخرى حيث تشير التقديرات أن منطقة الشرق الأوسط تستحوذ على ثلاثة أرباع آثار العالم معظمها في الدول العربية، لكننا نجد أن نصيب الدول العربية من حجم السياحة العالمية في عام 1994 لم يتعدى 6.6 مليار دولار بنسبة تعادل 2% من حجم السياحة العالمية حيث اجتذبت الدول العربية كلها 14 مليون سائح، وهو رقم لا يتعدى ثلث السياح الذين يفدون إلى أسبانيا على سبيل المثال حيث يفدها سنوياً 43 مليون سائح.

كما أشارت دراسة أخرى أن منظمة التجارة أفادت أن إيرادات السياحة العالمية بلغت في نهاية عام 1999 نحو 500 مليار دولار تستحوذ الولايات المتحدة الأمريكية على 73 ملياراً من الإجمالي في حين أن العائدات السياحية في منطقة الخليج حوالي 2.5 دولار (6).

ومما سبق يتضح لنا أن النشاط السياحي عالمياً ينمو بمعدلات كبيرة جداً وأصبح اعتماد كثير من الدول عليه كمصدر أساسي للدخل القومي، وتأتي الولايات المتحدة الأمريكية في المقدمة من حيث الدخل القومي من السياحة، وأن الدول العربية رغم ما تزخر به من طبيعة جذابة ومقومات سياحة كبيرة إلا أنها ما زالت بعيدة بدرجة كبيرة عن هذا المضمار وتحتاج إلى جهود كبيرة لتصبح السياحة فيها مصدراً أساسياً من مصادر الدخل القومي.

السياحة في المملكة العربية السعودية وأثرها الاقتصادي (رؤية واقعية):

إن المتتبع لحركة السياحة الداخلية في المملكة بصفة عامة خلال السنوات الماضية يلاحظ دون شك تنامياً ملحوظاً للنشاط السياحي، وترسيخ المفهوم الحضاري لهذا المجال الحيوي كقطاع منتج وفعال لا يقل أهمية عن القطاعات الإنتاجية الأخرى، فبعد أن كانت السياحة في المملكة وإلى عهد ليس ببعيد نشاطاً هامشياً بعيداً عن دائرة الاهتمام فقد حدث تغيراً كبيراً في ظل الاهتمام العالمي بهذه الصناعة ومن واقع أهميتها في توفير مصدر حيوي للدخل الوطني، حيث لم تعد السياحة مجرد ممارسات حياتية تلقائية تستقطبها إمكانات طبيعية وجغرافية ومناخية وربما توجهات تسويقية وترفيهية، بل أصبحت وبدون شك محوراً مهماً من محاور النشاط الاجتماعي والاقتصادي الذي يحظى باهتمامات رسمية.

ولهذا كان الدعم والتشجيع من حكومة خادم الحرمين الشريفين لهذا المجال الحيوي حيث تضافرت جهود المسؤولين والمواطنين على السواء للنهوض بمقومات السياحة واستغلال الموارد والإمكانات السياحية الداخلية مما كان له دور كبير في تحقيق قفزة مهمة وسريعة في مجال تطوير المرافق والخدمات السياحية مما أدى إلى زيادة الطلب على السياحة الداخلية.

ولا بد من الإشارة هنا أن الاهتمام والتشجيع الذي ما زال يشهده القطاع السياحي بالمملكة للنهوض بالسياحة الداخلية لم يأت من فراغ، وإنما لاعتبارات عدة وأهداف وطنية، وعبر إنجازات الخطط التنموية الطموحة المتتالية من مشاريع البنية الأساسية وإقامة المنشآت والمرافق والعناية بالبيئة والمحافظة عليها.

هذا ويأتي في مقدمة أهداف ومرامي السياحة الداخلية في المملكة الاستفادة من المعطيات الطبيعية والتراثية والتاريخية التي تزخر بها مناطق المملكة وإيجاد الترابط العميق وغرس حب الوطن في نفوس الأجيال عن طريق التعريف بمعالم النهضة الحضارية وما تبذله الدولة لإرساء قواعد التقدم والإثراء، كما يعتبر من أهم أهداف تشجيع السياحة الداخلية أيضاً تقليل ظاهرة السياحة بالخارج، حيث أن الكثير من الأسر السعودية تقضي إجازاتها في خارج المملكة بالدول الأجنبية وبعض الدول العربية. ففي دراسة أعدها مجلس الغرف التجارية الصناعية السعودي إلى أن 24% من الأسر السعودية تتجه إلى السياحة في الداخل بينما تتجه 47% من الأسر السعودية للسياحة في دول غير عربية، 29% في دول عربية (7). إلى جانب ذلك فإن كل الدلائل تشير إلى تعاظم سلبيات السياحة الخارجية وتجاوزها حدود الهدر المادي للثروة الوطنية إلى التأثير على شفافية القيم الحضارية التي يتسم بها المجتمع.

وقد أشارت دراسات تناولت السياحة السعودية أن السائح السعودي يأتي في الترتيب الثاني عالمياً في حجم إنفاقه على السياحة الخارجية، وأوضحته الدراسات أن إنفاق السياح السعوديين على السياحة الخارجية يبلغ نحو 31 مليار ريال عام 1997 وهو ما يعادل نحو 17,3% من الإيرادات الفعلية لعام 1998 وهذا رقم ضخم يتسرب من دورة الدخل الوطني (8). أما ما أنفقه السعوديون على السياحة الداخلية فقد ذكرت

بعض التقارير أنه في الفترة ذاتها لم يتجاوز إنفاق السعوديين على السياحة الداخلية أكثر من 5 مليارات من الريالات وهي نسبة ضئيلة جداً من حجم إنفاق السعوديين على السياحة(9).

وأنه عند حساب الميزان السياحي السعودي بحساب ما أنفقه السياح السعوديون بالخارج إلى ما أنفقه السياح الدوليون القادمون إلى المملكة، يلاحظ أن الميزان ليس في صالح المملكة، فقد قدر إنفاق القادمين إلى المملكة بمبلغ 5 مليارات ريال بعجز يزيد عن 25 مليار ريال في الميزان السياحي وهو مبلغ طائل جداً ولا يخدم أغراض التنمية ويزيد من فجوة العجز في ميزان المدفوعات . (10) ولهذا كانت الجهود الكبيرة لدعم السياحة الداخلية لتفعيلها وتنشيطها حفاظاً على التنمية لأن السياحة الداخلية تعتبر بنية للتنمية تنتعش بها شتى مجالات الاستثمار مما يفتح الطريق أمام القاطع الخاص للاستثمار في مجال إنشاء المشروعات السياحية من إسكانية وخدمية وترويجية، كما أنها تدر دخلاً لا بأس به من حيث الإبقاء على النقد داخل البلد المضيف وزيادة استهلاك منتجاته سواء خدمية أو سلعية وتوفير فرص العمل بما يساهم بدور كبير وغير مباشر في تطوير الدولة وإقامة المزيد من المشاريع وتطوير الخدمات إلى الأفضل .

وما زالت الجهود تبذل لتمكين قطاع السياحة من اجتذاب جانب من السياحة الخارجية إلى داخل الوطن، دعماً للاقتصاد الوطني وتوفيراً لفرص عمل للشباب، وفي هذا السياق يقول عبد المحسن الحكير رئيس لجنة السياحة الوطنية " إن قطاع السياحة قادم بقوة إلى الساحة الاقتصادية وأنه سوف يكون من القطاعات الفاعلة في دعم وتنمية الاقتصاد الوطني ، حيث أشارت الدراسات على أنه في حالة تمكين قطاع السياحة من جذب 30% من إجمالي السياحة المتجهة إلى الخارج والتي تقدر بنحو 30 مليار ريال سعودي سنوياً فمن المتوقع أن يكون العائد الوطني لذلك ما لا يقل عن 9 مليارات ريال سعودي سنوياً، وذلك على أساس أن المواطن السعودي ينفق في المتوسط 300 ريال على الليلة الواحدة ، مضيفاً إلى ذلك أن العائد سوف يسهم أيضاً في إيجاد فرص عمل جديدة لا تقل عن 149645 فرصة عمل للشباب السعودي (11)، حيث أنه في ظل شح الوظائف المتاحة وتزايد أعداد الباحثين عن عمل فإن صناعة السياحة من الممكن أن توفر العديد من الوظائف.

ولاشك أن السياحة الداخلية سوف تؤثر على التشغيل للموارد الاقتصادية للدولة من خلال النظرة المتكاملة بين كافة القطاعات الأخرى، ومن خلال أنها تعتبر أحد مصادر الدخل القومي وأحد الموارد الهامة بما توفره من عملات أجنبية لازمة لتمويل عمليات التنمية، وذلك من خلال مساهمة رؤوس الأموال الأجنبية في الاستثمارات الخاصة بقطاع السياحة أو تنمية الاستثمارات من القطاع الخاص وبما يعمل على إنعاش الحركة السياحية ، وكذلك من الموارد الخاصة بالمدفوعات التي تحصل عليها الدولة مقابل منح تأشيرات الدخول إلى المملكة، وكذلك الأنفاق اليومي للسائحين مقابل الخدمات السياحية أو الأنفاق على السلع والخدمات المتعلقة بقطاع السياحة أو القطاعات الاقتصادية الأخرى إضافة إلى إيرادات الفنادق والشقق المفروشة .

وفي هذا السياق يجب الإشارة إلى أن تسويق السياحة الداخلية في المملكة مازال يتطلب القيام بالعديد من الجهود التي تساهم في تحقيق أهداف هذا النشاط ، ومن أبرز هذه الجهود إعداد الدراسات المتخصصة وعقد ندوات للتعريف بأهمية السياحة، وإجراء الحملات التسويقية المشتركة بالتعاون مع وكالات السياحة وشركات الطيران ثم إعداد برامج سياحية وإعلامية ذات طابع تسويقي مشترك ، غير أن آلية تنشيط السياحة الداخلية لا بد وأن تراعى بعض المحددات الرئيسية حتى يمكن أن تحقق أهدافها ومن هذه المحددات :

- عدم تعارض نشاط السياحة مع مبادئ الشريعة الإسلامية السمحة.
- احترام العادات والتقاليد الاجتماعية والخصوصية العائلية التي يتصف بها المجتمع السعودي المسلم دون أفراد أو تفریط.

عموماً فإنه وعلى الرغم من توفر مزايا عديدة للسياحة الداخلية وخاصة من الناحية الاقتصادية، وعلى الرغم أيضاً من توفر العديد من مقومات السياحة الداخلية في المملكة إلا أن ذلك لا يخلو من وجود العديد من المعوقات التي تعيق تطور ونمو السياحة الداخلية وبالتالي المردود الاقتصادي بالصورة المطلوبة :

أولاً: عدم توفر عناصر الجذب السياحي بصورة متكاملة والتي تساهم في جذب السائح المحلي الذي تعود على مستوى معين من الخدمة السياحية بمفهومها الشامل في الخارج.

ثانياً: القصور الإعلامي في إظهار مقومات السياحة في المناطق الداخلية وإقناع السائح بأهمية السياحة المحلية لقضاء بعض الوقت ، ويدخل في هذا الإطار المطبوعات الإعلامية والإعلانات التجارية والندوات السياحية والمؤتمرات وغيرها من الأنشطة الإعلامية .

ثالثاً: القصور في النظرة الاقتصادية لصناعة السياحة الداخلية وضعف التخطيط السياحي للاستفادة من الفرص المتاحة أمام المستثمرين من رجال الأعمال فبي تنمية النشاط السياحي عن طريق توفير مقومات السياحة .

وقد أدى هذا الأمر إلى تشتيت وضياح الجهود من ناحية وزيادة تكاليف المرافق السياحية المتاحة من ناحية أخرى، الأمر الذي أدى إلى إقتصار معظم المرافق السياحية على شريحة معينة من المجتمع .

السياحة الداخلية في المملكة وآفاق المستقبل :

لاشك أن ما تحقق من إنجازات ومشاريع سياحية في كثير من مناطق المملكة المختلفة فضلاً عن الجواذب السياحية المتعددة التي تتميز بها المملكة، يجعلنا نتطلع إلى مرحلة جديدة من التطور والازدهار السياحي في ظل الدعم والتشجيع الذي ما فتئت توليه حكومة خادم الحرمين الشريفين لهذا القطاع ، حيث تتواصل الخطى حثيثة لتحقيق المزيد من الإنجازات ، فالتنسيق قائم والتعاون مستمر بين كافة الجهات ذات العلاقة ، أضف إلى ذلك الإقبال الجيد من رجال الأعمال للاستثمار في المشاريع السياحية حيث أصبحت المناطق السياحية المختلفة في المملكة محط أنظار المستثمرين والمصطافين على السواء، ومن ذلك ما أورده بعض المصادر من أن عدد

الزائرين لمنطقة عسير وحدها بلغ 1.3 مليون سائح عام 1418هـ وذلك من داخل المملكة وخارجها (12) مما يعزز من التوقعات أن يقفز النشاط السياحي ليأخذ مكان الصدارة في أولويات النشاط الاقتصادي في السنوات القادمة، حيث أنه من المتوقع أن تشهد مناطق السياحة في المملكة على اختلاف مواقعها تركيزاً أكثر على بعض الخدمات والأنشطة المكتملة للخدمات السياحية المتوفرة وإقامة المزيد من المشاريع الترويجية للأطفال والمطاعم والمقاصف والأسواق المركزية بما يفتح المجال أمام رجال العمال للمنافسة الشريفة ويذكي روح المبادرة والابتكار لتقديم كل جديد ومميز بعد دراسته والتأكد من جدواه الاقتصادية .

إلى جانب هذه الإنجازات والجهود المبذولة لتنشيط قطاع السياحة الداخلية، فإنه لا بد أيضاً من وضع دراسات لتسويق السياحة بصورة جيدة تساهم في إيجاد الطلب المستمر عليها ، ولعل في مقدمة هذه الدراسات هو كشف رغبات المستهلكين ودراسة احتياجاتهم السياحية ومحاولة إيجاد المعالجة السليمة للمشاكل التي تواجه هذا النشاط حيث أن من أهداف التسويق السياحي تحويل طاقة المستهلك إلى طلب حقيقي للخدمة السياحية من حيث دراسة السائح وحاجاته ودوافعه ودراسة الخدمات التي تقدم للسائح من حيث صورتها وأسعارها وأماكن توفرها والتي يمكن التعبير عنها (بالمقومات السياحية)، ويأتي في مقدمة أهداف التسويق للسياحة الداخلية ما يلي :

- تحقيق الحصول على الخدمة في مناطق السياحة الداخلية بسهولة ويسر .
- دراسة الأسواق واتجاهات السائح المحلي ومحاولة معالجة أسلوب الخدمة .
- الترويج الجيد للسياحة الداخلية بالوسائل الإعلامية المختلفة المرئية والمقروءة وحث المواطنين على السياحة الداخلية وعدم السفر إلى الخارج .
- التركيز على نشر الوعي السياحي لدى السائح المحلي على اعتبار أن ذلك مسئولية وطنية واجتماعية ضرورية .
- العمل المتواصل على حث الجهات الرسمية على الاهتمام بالسياحة وتقديم بعض الخدمات المجانية لإقامة مشروعات استثمارية .

هذا وتأتي موافقة حكومة خادم الحرمين الشريفين على إنشاء الهيئة العليا للسياحة برئاسة النائب الثاني صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبد العزيز، تأكيداً منها على سعي المملكة لتحقيق آفاق جديدة للسياحة الداخلية، وتأكيداً أيضاً على اعتماد السياحة الداخلية قطاعاً إنتاجياً يساهم في بقاء السائح السعودي داخل وطنه وزيادة فرص الاستثمار وتنمية الإمكانات البشرية الوطنية وتطويرها وإيجاد فرص عمل جديدة للمواطن السعودي . وتتركز أهداف الهيئة على الاهتمام بالسياحة في المملكة وتطويرها وتنميتها والعمل على تعزيز دور هذا القطاع في الاقتصاد الوطني وتذليل معوقات نموه باعتباره رافداً هاماً من روافد الاقتصاد الوطني حيث لم تعد السياحة الداخلية عملاً موسميّاً فقط ولكنها أصبحت واقعاً وطنياً يستلزم قيام جميع الجهات المسؤولة بالتخطيط لتطويره والنهوض به على أفضل وجه.

هذا وتعتبر عوامل ومقومات الجذب السياحي في المملكة هي بوابة المستقبل، والمدخل الرئيس لزيادة الحركة السياحية وتنميتها إذا تم استثمارها وتوظيفها والتعامل معها بأفضل صورة ممكنة ، فلاشك أن المملكة قد حباها الله سبحانه وتعالى بالكثير من مقومات الجذب السياحي حيث الطبيعة الساحرة وما يرتبط بها من تضاريس ومناخ وغيرها وما يوفره ذلك من أماكن الاستجمام والتمتع بجمال الطبيعة ، ثم عامل التاريخ والتراث الضارب في عمق التاريخ والذي تزخر به كثير من مناطق المملكة، وأيضاً الخدمات السياحية من توفير البنية العلووية والتحتية للسياحة مثل الطرق والمياه والكهرباء ووسائل الاتصال والمطارات والخدمات المساندة مثل الفنادق والشقق المفروشة، حيث تشير الإحصاءات عن حجم القطاع الفندقية بالمملكة عن وجود أكثر من 328 فندقاً سياحياً تضم 29030 غرفة نوم (13) . كل هذه الإنجازات إضافة إلى عوامل ومقومات الجذب المختلفة إذا احسن استخدامها وتوظيفها تفتح الطريق إلى مستقبل واعد للسياحة الداخلية بالمملكة في المستقبل القريب بإذن الله تعالى.

السياحة في منطقة الخليج العربي :

لقد استشعرت دول الخليج أهمية قطاع السياحة وما يمكن أن يضيفه من دخل لمواجهة التقلبات المتكررة في أسعار النفط إلى جانب تأثيره في قطاع الصناعات بصفة عامة ، ولهذا فقد شرعت دول مجلس التعاون الخليجي في اتخاذ خطوات فعالة في اتجاه تنظيم السياحة وإخضاعها لجهة واحدة تتولى الإشراف عليها ، وليس أدل على ذلك ما فعلته المملكة العربية السعودية من إنشاء الهيئة العليا للسياحة، وما حدث في الإمارات والبحرين وعمان وقطر والكويت من إخضاع السياحة لجهة واحدة تتولى الإشراف عليها، إلى جانب اتخاذ الخطوات الكفيلة بدعم هذه الصناعة، ولهذا فقد توقعت منظمة التجارة العالمية أن يرتفع عدد السياح القادمين إلى دول مجلس التعاون الخليجي إلى أكثر من 6 ملايين سائح ، كما أنها أشارت إلى أن الخطوات التي شرعت دول المجلس في اتخاذها أدت إلى زيادة النمو السياحي فيها إلى 17% سنوياً بينما النمو العالمي لم يتجاوز 7% سنوياً . (14)

هذا فقد طرحت المنظمة بعض المؤشرات التي رأت أنها ستساعد في التخطيط لازدهار قطاع السياحة في منطقة الخليج، منها ضرورة إنشاء هيئة خليجية موحدة للسياحة والتركيز على السياحة المتخصصة وإعادة النظر في الاستراتيجيات التجارية لهذا القطاع، وإقامة شبكة مواصلات برية وبحرية وجوية حديثة بين دول المنطقة لتسهيل تبادل الوفود السياحية .

ولا شك أن هذا التوجه سوف يحد من الإنفاق السياحي الخارجي والتقليل من السياحة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي وبما يقلل من الهدار المالي، حيث إشارات التقارير أن رحلات السعوديين للخارج بلغت 4.6 مليون رحلة قضاوا فيها 160 مليون ليلة سياحية، يليهم مواطنو الإمارات بـ 1.6 مليون رحلة ، 38 مليون ليلة ثم الكويتيين 1.3 مليون رحلة ، 31 مليون ليلة (15). إضافة إلى ذلك فإن هذا التوجيه سوف يعمل على

التكامل بين دول الخليج ومما يساهم في دعم الاقتصاديات المحلية لهذه الدول والتي تتشابه فيها الظروف من خلال الاعتماد على النفط كمنتج رئيسي .

مساهمة القطاع الخاص بالمملكة في النشاط السياحي :

لاشك أن القطاع الخاص بالمملكة لم يتوان في الاستجابة للدعوات التي تبنت صناعة سياحة داخلية نشطة تتناسب مع حجم الطلب العام على السياحة في المملكة، وأيضاً تحقيقاً للرغبة العامة في إيجاد مناخ سياحي مناسب استقطاباً لفئات عديدة تنشأ تواجد هذا المناخ لتغير من توجهاتها السياحة وتحوّلها إلى داخل المملكة ، وأمام هذا فقد شهد القطاع السياحي استثمارات وطنية عديدة وجهت الأمور إلى الطريق الصحيح وبشرت بمستقبل مشرق في هذا المجال على كافة المستويات، خاصة مستوى المردود الاقتصادي والذي سيكون دافعاً إلى مزيد من الخطوات لتنشيط هذا المجال وتفعيله.

ومجموعة فقيه للمشاريع السياحية أحد القطاعات الخاصة الوطنية إدراكاً منها لأهمية هذا القطاع ودوره في التنمية الاقتصادية، قامت بالاستثمار في عدد من المشاريع السياحية بمدينة جدة حيث قامت بإعداد الدراسات الاقتصادية اللازمة لتلك المشاريع لضمان تنفيذها ومما يحقق الهدف العام، وهو تحقيق الإشباع السياحي بكافة خدماته وتنفيذ مشاريع عالمية تساهم في تدعيم وازدهار السياحة الداخلية، ومما يحد من الطلب على السياحة الخارجية ومن أبرز المشروعات التي تقوم المجموعة حالياً بتنفيذها على النحو التالي المشروعات الآتية:

- مشروع متحف الأحياء البحرية (الاكواريوم) بالإضافة إلى برج سياحي .
- مشروع بحيرة الشلال .
- مشروع منتجع بحيرة النورس .
- مشروع جزيرة الشراع.
- مشروع حديقة ومطعم السقالة .

مشروع متحف الكائنات البحرية (الاكواريوم) :

يمثل المشروع بعد اكتمال إنشائه معلماً حضارياً بارزاً حيث يحتوي على متحف مائي للكائنات البحرية وبرج سياحي بالإضافة إلى مجموعة من العناصر المختلفة، والمشروع يقع عند التقاء نهاية امتداد شارع صاري مع الكورنيش مباشرة على البحر وعلى مساحة تبلغ (52000م²).

ويهدف المشروع إلى تشييد صرح سياحي متكامل يشتمل على عناصر للترفيه والتسليّة والتعليم، إضافة إلى عناصر جذب وتشويق وإهمار مثل النفق الزجاجي الموجود تحت الماء، حيث العديد من الكائنات

البحرية في بيئتها الطبيعية تسبح من حوله، ويقدم المشروع إلى جانب المنصة والمسرح حلقات دراسية منظمة للتعليم والتثقيف للصغار والكبار والطلبة. إضافة إلى ذلك المتعة التي سيجدها الزائر في مشاهدة أنواع مختلفة من الأحياء المائية، إلى جانب ذلك الأحواض الكبيرة ذات المدرجات التي يتمتع الزائر من خلالها بمشاهدة عدد من العروض لبعض الكائنات البحرية، كما يضم المشروع برجاً عالياً ينتهي بمطعم وشرفات خارجية يمكن من خلالها التمتع برؤية البحر ، إلى جانب ذلك وعلى المستويات المحيطة بالمتحف يوجد مطعم آخر ومجموعة من الجلسات المطلة على البحر .

ويتكون المشروع من العناصر الآتية :

- برج سياحي بارتفاع 100م يعلوه ثلاث طوابق الأول منها مطعم، والثاني للحفلات والاجتماعات ومنطقة جلوس مكيفة للوجبات الخفيفة، والثالث عبارة عن طابق مفتوح يمتاز بإطلالته الفريدة على مدينة جدة والبحر .
- النفق الزجاجي الموجود تحت الماء .
- أحواض الكائنات البحرية الصغيرة التي يمكن للزائر أن يتعامل معها.
- أحواض صغيرة لكائنات بحرية نادرة.
- حوض كبير للكائنات البحرية الخطرة.
- حوض كبير ومسرح لعروض الدلافين والحوت وسباع البحر .
- مطعم رئيسي للمأكولات البحرية بمبنى المتحف يطل على البحر .
- مجموعة جلسات خارجية مطلة على البحر .
- فصول دراسية للتعليم .
- محلات لبيع الهدايا والتذكارات والألعاب .
- خدمات مساندة ومواقف للسيارات .

مشروع بحيرة الشلال :

يشغل هذا المشروع مساحة 50.000م² ، وهو عبارة عن حديقة استوائية وشلال رئيس وملاهي ومطاعم وجلسات ومحلات بيع ، والمشروع يقع على كورنيش جدة من الجهة الشرقية عند نهاية شارع صاري من الجنوب . والمشروع يهدف إلى إيجاد وعرض بيئات مكانية مختلفة، يمكن للزائر أن يتعرف من خلالها على طبيعة وعادات أماكن متنوعة من العالم كنوع من الترفيه والتثقيف والمعرفة، والفكرة التصميمية للمشروع هي إنشاء حديقة وبحيرة استوائية يطل عليها حدائق تمثل مناطق من آسيا وأوروبا وأمريكا الجنوبية، يظهر في كل منها طابع الحياة المميز لها ، إضافة إلى الألعاب والأطعمة والأزياء التي تعكس طبيعة المكان نفسه، مع وجود ممر دائري

حول المشروع يتجول فيه الزائر ويطلع من خلاله على جميع عناصر المشروع، ويتكون المشروع من العناصر الآتية :

- بحيرة تحوي عناصر ترفيهية مثل الباخرة والمراكب الصغيرة وعروض النوافير الموسيقية .
- شلال رئيس مع البحيرة .
- مبنى من طابقين : الطابق الأول ساحة للتنزح على الجليد محاطة بمجموعة من المطاعم إضافة إلى منطقة الامازون ومنطقة ألعاب وترفيه ومحلات ونزهة مائية داخل الغابة الاستوائية ، بينما يحتوي الطابق الثاني على فراغ أعلى منطقة الأمازون وحوله مناطق للترفيه وأخرى للحفلات ومطاعم .
- ممر رئيس يمر بجميع عناصر المشروع المختلفة .
- منطقة مخصصة للشباب ومجهزة بصالة ألعاب وجلسات ومطاعم ونادي للإنترنت .
- مناطق الخدمات المساندة ومواقف للسيارات .

مشروع منتجع جزيرة النورس :

يقع مشروع جزيرة النورس على شكل لسان داخل البحر غرب ميدان النورس بكورنيش جدة على مساحة 2م52240 ، والمشروع يهدف إلى توفير أماكن للإقامة ذات إطلالة مباشرة على البحر وأخرى للترفيه والتسلية ومطاعم . والمشروع يتكون من العناصر الآتية :

- مجموعة متنوعة من الشاليهات والفيلات والتي تتميز بالخصوصية والإطلالة المباشرة على البحر .
- مطعم متميز بتصميمه وشكله المعماري (الرمزي) النابع من طبيعة المكان حيث يأتي على شكل (ودعة).
- نادي صحي للرجال وآخر للنساء مع مسبح .
- صالة لألعاب الفيديو مقهى للإنترنت .
- قاعة لرجال الأعمال مجهزة بالكامل مع مطعم خاص بها .
- شواطئ رملية يتوفر بها أماكن للألعاب والجلوس مع مجموعة من المطاعم .
- مرسى للمراكب والدراجات البحرية .
- مركز للغوص والسباحة .
- مسجد وسوق خاص بالمنتجع .
- الخدمات المساندة ومواقف للسيارات .

مشروع جزيرة الشراع :

يهدف المشروع إلى توفير جو من الراحة والتسلية والتعليم إضافة إلى أماكن للطعام وإقامة الحفلات والاستمتاع ببعض العروض المرئية .

والمشروع يقع غرب ميدان السيارات على كورنيش جدة على مساحة تبلغ 10500م². ويتكون المشروع

من العناصر التالية :

- ثمانية مطاعم متنوعة تخدم منطقة العائلات والمناطق العامة .
- خمسة أكشاك لبيع الهدايا والألعاب .
- صالة مغلقة مجهزة بشاشات عرض وألعاب فيديو وأماكن للمناسبات وحفلات أطفال تم مراعاة الخصوصية الكاملة بها حيث أماكن للعائلات وأخرى للشباب.
- شواطئ رملية مخصصة للسباحة والجلوس على الرمل تحوي ألعاب للأطفال وألعاب مائية وجزيرة للأطفال.
- مسبح للأطفال مجهز بألعاب مائية ونوافير .
- الخدمات المساندة ومواقف السيارات .

مشروع حديقة السقالة:

يقع المشروع في منطقة أبحر الجنوبية ويهدف المشروع إلى إنشاء مطعم متميز للمأكولات البحرية وجلسات للشباب إضافة إلى صالة كبرى لألعاب الأطفال الإلكترونية، إضافة إلى الخدمات المساندة ومواقف للسيارات .

الخلاصة :

لقد أوضحت الورقة أن السياحة أصبحت من أبرز الظواهر الاقتصادية والنشاطات الإنسانية الفعالة لما لها من آثار اقتصادية سواء كان ذلك على المستوى العالمي أو المستوى المحلي، ولهذا كان اعتماد الكثير من الدول عليها باعتبارها مصدراً أساسياً للدخل القومي، وقد أشارت الورقة إلى بعض الإحصائيات التي تؤكد ذلك .

كما أظهرت الورقة أن المملكة العربية السعودية واحدة من الدول التي تنبعت إلى أهمية تطوير هذا القطاع من الناحية الاقتصادية بعد أن كانت السياحة الداخلية وإلى عهد ليس ببعيد نشاطاً هامشياً بعيداً عن دائرة الاهتمام حيث استحوذت السياحة الخارجية على توجهات السائحين السعوديين، وقد أشارت الورقة أيضاً إلى بعض الإحصائيات التي تؤكد ذلك.

كما أوضحت الورقة أن تغييراً كبيراً نحو مفهوم السياحة وأهميتها قد حدث في المملكة، في ظل الاهتمام العالمي بهذه الصناعة حيث لم تعد السياحة مجرد ممارسات حياتية تلقائية تستقطبها إمكانيات

طبيعية وجغرافية ومناخية بل أصبحت محوراً مهماً من محاور النشاط الاجتماعي والاقتصادي الذي يحظى باهتمامات رسمية وشعبية.

ثم أوضحت الورقة أن الدعم والتشجيع من حكومة خادم الحرمين الشريفين كان لهما أكبر الأثر في تنشيط هذا القطاع، حيث تضافرت جهود المسؤولين والمواطنين على السواء للنهوض بمقومات السياحة واستغلال الموارد والإمكانيات السياحية الداخلية، مما كان له دور كبير في تحقيق قفزة مهمة وواضحة في مجال تطوير المرافق والخدمات السياحية في جميع المناطق السياحية بالمملكة.

كما أشارت الورقة بشيء من الإيجاز إلى السياحة في منطقة الخليج العربي وأوضحت أن دول الخليج استشعرت أهمية قطاع السياحة وما يمكن أن يضيفه من دخل في مواجهة التقلبات المتكررة في أسعار النفط إلى جانب تأثيره في قطاع الصناعات بصفة عامة، ولهذا فقد شرعت دول مجلس التعاون الخليجي في اتخاذ خطوات فعالة في اتجاه تنظيم السياحة وإخضاعها لجهة واحدة تتولى الإشراف عليها.

وقد أشارت الورقة أيضاً إلى أنه بالرغم من توفر مزايا عديدة للسياحة الداخلية في المملكة وخاصة من الناحية الاقتصادية ومع توفر العديد من المقومات السياحية في المملكة إلا أن ذلك لا يخلو من وجود بعض المعوقات التي أوردتها الورقة .

ثم أوضحت الورقة أن الإقبال الجيد من رجال الأعمال للاستثمار في هذا المجال يعزز من التوقعات أن يقفز النشاط السياحي في المملكة ليأخذ مكانة الصدارة في أولويات النشاط الاقتصادي في السنوات القادمة، كما أن إنشاء الهيئة العليا للسياحة كانت تأكيداً على اعتماد السياحة الداخلية قطاعاً إنتاجياً يساهم في إبقاء السائح السعودي داخل وطنه، وزيادة فرص الاستثمار وتنمية الإمكانيات البشرية الوطنية وتطويرها وإيجاد فرص عمل جديدة للشباب السعودي.

ثم خلصت الورقة إلى استعراض مساهمة القطاع الخاص بالمملكة في النشاط السياحي وذلك باستعراض أعمال مجموعة فقيه للمشاريع السياحية، التي قامت بإعداد الدراسات لمجموعة من لمشروعات تقوم الآن بتنفيذها إدراكاً منها لأهمية هذا القطاع ودوره في التنمية الاقتصادية، ثم إيماناً منها بضرورة مشاركة القطاع الخاص في دعم الاقتصاد الوطني.

التوصيات :

عطفاً على ما تم عرضه من موضوعات تناولت الأثر الاقتصادي للسياحة فإن هناك بعض التوصيات التي

نرى أنها يمكن أن تساهم في تفعيل هذا النشاط وهي:

- ألا يتعارض أي نشاط سياحي مع مبادئ الشريعة الإسلامية الغراء .
- احترام عادات وتقاليد المجتمع السعودي وتحقيق الخصوصية كمبدأ إسلامي واجتماعي يتصف به المجتمع السعودي ولا يمكن التخلي عنه تحت أي ظرف.
- الترويج الجيد للسياحة الداخلية بالوسائل الإعلامية المختلفة وتوفير المطبوعات الإعلامية والإعلانات التجارية.
- التركيز على نشر الوعي السياحي لدى السائح السعودي على اعتبار ذلك مسئولية وطنية واجتماعية ضرورية .
- ضرورة التخطيط السياحي الجيد للاستفادة من الفرص المتاحة أمام المستثمرين من رجال الأعمال.
- عقد الندوات السياحية المتخصصة لمعالجة القصور في النظرة الاقتصادية لصناعة السياحة الداخلية.
- الاستغلال الجيد لعناصر الجذب السياحي وتطويرها وتنميتها بما يساهم في توفير عناصر الجذب بصورة متكاملة تغني السائح المحلي عن السفر إلى الخارج.
- تشجيع الاستثمار السياحي وتذليل العقبات لدى المستثمرين، وما يتبع ذلك من تسهيل الإجراءات اللازمة في منح التصاريح والتنسيق مع الجهات المختلفة.
- إعداد الدراسات المتخصصة وعقد الندوات للتعريف بأهمية السياحة وإجراء الحملات التسويقية المشتركة بالتعاون مع وكالات السياحة وشركات الطيران.
- إعداد برامج سياحية وإعلامية ذات طابع تسويقي مشترك.
- التوسع في مجال التعليم السياحي بما يساهم في توفير الكوادر الفنية المتخصصة والقادرة على التعامل مع السائح وفق ما هو متعارف عليه في هذا المجال.
- وضع دراسات لتسويق السياحة بصورة جيدة تساهم في إيجاد الطلب المستمر عليها.
- كشف رغبات المستهلكين ودراسة احتياجاتهم السياحية ومحاولة إيجاد المعالجة السليمة للمشاكل التي تواجه هذا النشاط.
- العمل المتواصل على حث الجهات الرسمية على الاهتمام بالسياحة وتقديم بعض الخدمات المجانية لإقامة مشروعات استثمارية.

- وأخيراً ضرورة إنشاء هيئة خليجية موحدة للسياحة، والتركيز على السياحة المتخصصة وإعادة النظر في الاستراتيجيات التجارية لهذا القطاع، وإقامة شبكة مواصلات برية وجوية وبحرية حديثة ومتطورة بين دول المنطقة لتسهيل تبادل الوفود السياحية فيما بينهما.

المراجع:

- 1 - . جريدة الاقتصادية العدد 2769 في 2001/5/10م
- 2 - . القحطاني، محمد. " نحو استراتيجية وطنية للسياحة في المملكة العربية السعودية" بحث مقدم إلى ندوة السياحة في محافظة جدة 1421هـ.
- 3 - . جريدة الاقتصادية العدد 2769 في 2001/5/10م
- 4 - . فقيه، عبدالرحمن عبدالقادر " الاستثمارات السياحية لمجموعة فقيه بمحافظة جدة" ورقة عمل مقدمة لندوة السياحة في محافظة جدة (الواقع الراهن والإمكانات المستقبلية) 1421هـ.
- 5 - . عريف، د. محمد خضر . " السياحة الداخلية والسعودة".
- 6 - . جريدة المدينة العدد 13812 في 1421/11/21هـ.
- 7 ، 8 . ساعاتي، د. عبدالإله " الإنفاق السعودي على السياحة " مقال بجريدة الاقتصادية العدد 2648 في 1421/10/14هـ.
- 9 ، 10 . عريف، د. محمد خضر . " السياحة الداخلية والسعودة".
- 11 - . جريدة الجزيرة العدد 10010 في 1420/11/18هـ.
- 12 - . عريف، د. محمد خضر . " السياحة الداخلية والسعودة".
- 13 - . جريدة الاقتصادية العدد 2769 في 2001/5/10م
- 14 - . جريدة المدينة العدد 13812 في 1421/11/21هـ.
- 15 - . جريدة الاقتصادية العدد 2769 في 2001/5/10م